APA
الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين
International Association For Experts & Political Analysts

المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الاثنين 11 نيسان 2022

أبرزعناوين الصحف

"يديعوت أحرونوت":

- جنين القنبلة الموقوتة التي يجب تفكيكها
- جنين كانت رمزا للمقاومة وأصبحت الأكثر خطرا
- عضو الكنيست أيمن عودة دعا العرب ممن يخدمون بالشرطة إلى رمي سلاحهم والعودة إلى حضن شعبهم
- طاقم من المدراء العامين يدرس قطع حقوق أبناء عائلات منفذي العمليات من العرب
- ألمانيا تطرد اللاجئين السوريين ليحل محلهم الأوكران

"معاريف":

- تراجيديا: مريض نفسي حاول خطف سلاح جندية وقتل برصاص ضابط كبير يخدم في الضفة
- قوة عسكرية بالقرب من جنين أطلقت الرصاص على سيارة شقيق منفذ عملية تل أبيب لكنه تمكن من الهرب
- وزراء ميرتس يعارضون سحب حقوق منفذي العمليات
- بينت أجرى مشاورات بهدف منع إسقاط الحكومة

"هآرتس":

- يهودي مريض نفسي حاول خطف سلاح جندية وقتل برصاص قائد منطقة الضفة

- ثأرجنين: الإغلاق يمس بالتجارة وهذا سيؤدي إلى التصعيد

- المحكمة العليا: يمكن مقاضاة السلطة الفلسطينية لأنها تدفع رواتب للأسرى وعائلات الشهداء

- الحكومة تقر إقامة 7 مستوطنات بالنقب لليهود

- البروفسور جولد رايخ الذي دعا إلى مقاطعة جامعة اريئيل سيحصل على جائزة إسرائيل بأمر من المحكمة

* * *

مقالات

" إسرائيل اليوم": على جدول الأعمال: حملة "سورواقٍ" مصغرة

بقلم :يوآف ليمور

ترجمة مركز أطلس للشؤون الاسرائيلية

رغم العملية في تل أبيب والاخطارات الكثيرة، تواصل اسرائيل محاولة ادارة سياسة تفاوتية ومركبة امام الساحة الفلسطينية. في جانب واحد منها القتال ضد الارهاب، وفي الجانب الاخر – عدم المس بالاقتصاد الفلسطيني واستمرار تشغيل أكثر من 100 ألف فلسطيني في اسرائيل وكذا الامتناع عن الغاء التسهيلات لرمضان.

حتى قبل العملية في تل أبيب، كانت في القيادة السياسية – الامنية اصوات اعتقدت انه ينبغي تغيير هذه السياسة. وقد تغلبت في نهاية الاسبوع، ولا يزال، بتوصية من جهاز الامن – فان الكابينت الذي سينعقد اليوم من غير المتوقع أن يقرر تغيير هام في الميل. القرار المتوقع هذا سينال انتقادات عديدة إذا ما وقعت لا سمح الله عملية اخرى من الضفة؛ ولتقليص الخطر عزز الجيش الاسرائيلي في نهاية الاسبوع نشاطه في مجال التماس الذي انكشف مرة اخرى كنقطة ضعف تستدعي جوابا.

القفز بين الألغام

أدت العملية ايضا الى قرار بإدخال قوات كبيرة أمس الى مخيم اللاجئين في جنين. وكان الهدف الرسمي اجراء مسح لبيت المخرب الذي نفذ العملية تمهيدا لهدمه واعتقال اقربائه للتحقيق، ولكن كان لهذا النشاط سبب اضافي، علني ولكن غير معلن: الايضاح للفلسطينيين بان اسرائيل لا تتردد في العمل في عش الدبابير الاكبر في الضفة حتى في وضح النهار، وتحذيرهم من انه إذا استمر الارهاب والعنف من المخيم، فان اسرائيل كفيلة بان تقرر العمل فيه بكثافة أكبر بكثير.

حملة كهذه - "سور واقٍ مصغرة" باسمها المغسول – يوجد على جدول الاعمال منذ أشهر طويلة، منذ عاد شمال السامرة بعامة وجنين بخاصة لان يكون بؤرة الارهاب الاساس والاكثر اقلاقا في الضفة. حتى الان، امتنعت اسرائيل عن ذلك لأسباب مختلفة، بدءًا بالأمل في أن تعمل اجهزة الامن الفلسطينية على استعادة السيطرة الى ايديها، وحتى محاولة الامتناع عن احتكاك واسع عشية شهر رمضان؛ في نهاية الاسبوع كثرت الاصوات التي تعتقد بان الان نضجت الظروف لعمل غايته التجفيف مرة اخرى لهذه الجبهة من الارهاب، مع التشديد على اعتقال مطلوبين وجمع اسلحة.

القلق الاساس هو من التأثير المحتمل لمثل هذه الحملة على باقي مناطق الضفة وكذا على غزة وشرقي القدس اللتين بقيتا في هذه الاثناء هادئتين حتى في نهاية يوم الجمعة الاول من رمضان. هذه معضلة دائمة، ولكن محظور على اسرائيل ان تذعر نفسها؛ مثل عشية حملة "السور الواقي" الاصلية قبل عشرين سنة، فان ساحة فزع زائد تتبين في الغالب كمبالغ فيها، والسؤال الذي ينبغي أن يصدح في غرف المداولات هو ليس "ماذا سيحصل إذا ما حصل هذا" (أن تكون حملة واسعة في جنين)، بل "ماذا سيحصل إذا لم."

صحيح حتى يوم أمس، كان يخيل أن اسرائيل ستسعى لان تواصل القفز بين الالغام دون أن تصاب. هذا تحد مركب ايضا على خلفية العدد العالي من الاخطارات بالعمليات – والذي ازداد جدا، أكثر من اي وقت مضى، بعد عملية اخرى نجح – وعليه فالاستثمار الزائد في الدفاع، في كل الجبهات. في اثناء عيد الفصح اليهودي وان كان سيعلن عن اغلاق عام على المناطق مثلما في كل سنة وكجزء من الاتفاقات مع الفلسطينيين ولكن مشكوك أن يكون هذا كافيا؛ اسرائيل مليئة بالماكثين الفلسطينيين غير القانونيين وعلى اي حال تجد صعوبة في ان تسد تماما المداخل اليها. وهي ستكون مطالبة بان تستثمر اموالا كثيرة كي تجعل مجال التماس مرة اخرى عائقا ناجعا ويؤدي مهامه.

هروب مثير للحفيظة

جهد آخر يبذل الان في العثور على الوسائل القتالية لدى جهات جنائية وارهابية، في الضفة وفي نطاق اسرائيل. ثلاث العمليات الاخيرة شكلت ميل ارهاب جديد – قديم: فلئن كانت الانتفاضة الثانية تميزت بالعمليات الانتحارية وموجة عمليات الافراد في 2015 – 2016 بعمليات السكاكين والدهس، فان الموجة الحالية تتميز بعمليات إطلاق النار من البنادق والمسدسات التي توجد بوفرة على جانبي الخط الاخضر. بعد أن تخبو الموجة لن تتمكن اسرائيل بعد ذلك من ان تمتنع عن اعمال مكثفة للعثور على هذا السلاح وجمعه والذي يصبح تهديدا هاما يستوجب عملا واسعا ومنسقا.

لقد تعرضت وسائل الاعلام الالكترونية لانتقاد حاد، بعضه مبرر على خلفية كشف القوات وإطلاق الشائعات، ولكن ليس فيه ما يحرر الجهات المسؤولة من مسؤوليتها. بقيادة الشرطة أرسل أول أمس ثلاثة ناطقين بلسان جهاز الامن – الشرطة، الجيش والشباك – كتابا لعموم وسائل الاعلام، وفي سلسلة اخطاء عن شكل التغطية ومطالبة باستخلاص النتائج. كان هذا هروبا مثيرا للحفيظة من المسؤولية واساسا من جانب الشرطة، التي ببساطة لم تؤدي مهامها يوم الخمس مساء؛ فلو اغلقت الميدان، كما ينبغي، ولو قدمت معلومات مصداقة وامينة، لأعفي الجمهور من الصور والشائعات التي رافقت بعض البث.

لمن اعتقد ان في العام 2022 يمكن التحكم بالمعلومات او بالشبكات الاجتماعية، نوصيه ان يصحو. ففي الديمقراطية يوجد للجمهور حق في المعرفة، وللجهات المهنية يوجد واجب توفير المعلومات – بالتحفظات الواجبة المتعلقة بالأمن أمن المعلومات. هذا لم يحصل (والحق ضررا) يوم الخميس مساء، وهذا يبرز بقدر ليس اقل في غياب مسؤولين لجهاز الامن عن الشاشات في الاسابيع الاخيرة. في اوقات الازمة، يبحث الجمهور عن المعلومات وعن أحد ما يبث فيه الامن؛ يجدر بالناطقين المختلفين ان يعودوا الى هذه المهنية، قبل أن يبحثوا عن مذنبين.

كدرس من العملية، مطلوب ايضا اعادة النظر في مشاركة الجنود في الجهود الشرطية في داخل المدن. فمشهد المقاتلين من الوحدات الخاصة ممن يركضون في شوارع تل أبيب مع اسلحتهم الممشوقة لم ترق لمسؤولين كبار في الجيش الاسرائيلي ممن انتقدوا الادارة الفوضوية للحدث من جانب الشرطة. الموضوع سيطرح مرة اخرى على البحث في الايام القادمة، وفي الجيش الاسرائيلي سيسعون الان لان يعرفوا بشكل منظم أكثر شكل مشاركة الجنود في الاعمال الشرطية في المستقبل.

* * *

"معاريف": مبادرة هجومية عنوانها جنين

بقلم :تل ليف رام

ترجمة صحيفة الأيام الفلسطينية

لا توجد في هذه اللحظة على جدول الأعمال حملة واسعة النطاق في يهودا والسامرة. الوضع والظروف لا تشبه عشية حملة السور الواقي قبل 20 سنة. في حينه كان للجيش الاسرائيلي الكثير جدا من الاهداف وشبكات الارهاب ليعمل ضدها، وكذا ضد السلطة الفلسطينية ورموز حكمها. تستثنى من هذا جنين، وفي السنوات الاخيرة كانت على جدول الاعمال امكانية لحملة بحجوم واسعة في مخيم اللاجئين في المدينة. فاستمرار الارهاب الاجرامي في مدن اسرائيل يستوجب من الجيش الاسرائيلي دفاعا أقوى بكثير على خط التماس، الذي شكل حتى الان نقطة ضعف خطيرة.

لكن لا يقل اهمية عن احباط الارهاب والصد ينبغي أيضا الانتقال الى المبادرة والعمل الهجومي ذي الغاية العملياتية – وجنين هي عنوان ممتاز لذلك: قربها جغرافيا من خط تماس فالت، مخيم لاجئين عنيف بخاصة، الكثير جدا من الاسلحة ومصاعب الحكم للسلطة الفلسطينية تجعل المنطقة دفيئة ارهاب. في السنوات الاخيرة برزت مدينة جنين كبؤرة الارهاب المركزي في يهودا والسامرة. يكاد يكون في كل اعتقال مطلوب نشأت معارك من مسافات قصيرة بين مقاتلي قوات الامن والمخربين الفلسطينيين.

حتى ما قبل نحو سنة، بل واقل من ذلك، حين شخّص الجيش الاسرائيلي بان جهاز الامن الفلسطيني يفقد سيطرته على ميول الارهاب في جنبن، كانت على جدول الاعمال امكانية تنفيذ حملة واسعة النطاق في المدينة الفلسطينية في شمالي السامرة، واساسا في مخيم اللاجئين فيها لأجل ضرب شبكات الارهاب والميول السلبية التي تطورت في الميدان.

العقيد يائير بلاي، او قائد لواء فرعي مسؤول عن جبهة جنين، قال لـ "معاريف" مع نهاية مهام منصبه في شهر ايلول الماضي ان امكانية حملة كبرى في جنين لا تزال قائمة: "عملية كهذه لا تتضمن بالضرورة دبابات ومروحيات على نطاق مشابه للسور الواقي، ولكن يحتمل لهذا ان يكون في صيغة اعمال بحجوم كبيرة جدا من القوات التي تبقى في المدينة وتعمل فيها وفقا لإقرار المخططات ومدرجات العمل المقررة. آمل جدا بالنسبة لسكان جنين"، اضاف العقيد بلاي، "ان ينزل المخربون، واساسا في مخيم اللاجئين، عن الشجرة العالية التي تسلقوها. وإذا لم يحصل هذا، ففي جنين ستكون "سور واق 2" نحن نعرف كيف نقوم بها".

نشاطات عملياتية لقوات الامن الاسرائيلية في الميدان، اعتقال مطلوبين وما يبدو كتحسين في اداء السلطة الفلسطينية، ازالت في تلك الفترة الامكانية للحملة، وليس كبح من القيادة السياسية – لا في عهد نتنياهو كرئيس للوزراء وكذا ليس تحت بينت في الاشهر الاخيرة. الان، بقدر ما تتواصل موجة الارهاب، فان السيناريوهات والاحتمالات للحملة التي كانت على جدول الاعمال تعود لتكون ذات صلة وذات احتمال للتحقق.

ساحة العملية في تل ابيب في مساء الخميس اديرت بشكل هاوٍ – من مسائل التحكم بالقوات، مشاكل القيادة والتحكم، ساحة لم تعزل من المواطنين ووسائل الاعلام وغيره، صدأ جهاز الامن في ادارة حدث من هذا النوع برز جدا وتوجد الكثير جدا من الامور التي يمكن التعليم منها. سلوك وسائل الاعلام في ساحة العملية كان غير ملجوم، بما في ذلك التعاون بين المصورين والقوات في الميدان. وقد بدت التقارير وكأنها مأخوذة من الشبكات الاجتماعية وليس من مصادر موثوقة.

من الصور في وسائل الاعلام شوهدت مشاكل في سلوك قوات الامن في ميدان من المستوى العملياتي وحتى الناطقين بلسانها. في عملية يوجد فيها تخوف من أن يكون المخرب الذي لم يصفى من شأنه أن يكون يحتجز رهائن، لم تعزل الساحة عن المدنيين. اضافة الى ذلك، فان وحدات خاصة من الجيش الاسرائيلي، بعضها غير خبيرة في مثل هذا النوع من القتال ضد الارهاب، هاجمت بيوتا في قلب تل أبيب. صحيح أن الجيش الاسرائيلي يجب ان يساعد الشرطة، لكن ليس بكل ثمن. يوجد له ما يكفي من المهام الخاصة به على خط التماس، في قتال كفيل بان ينشب في الضفة وفي الجاهزية لإمكانية أن ينتقل التصعيد الى غزة ايضا.

لقد شهدت تل أبيب عمليات قاسية وخطيرة جدا في الماضي ولم تكن تحتاج لهذا القدر الكبير من الجيش والمقاتلين في الشوارع. فقط وحدات مختصة بمكافحة الارهاب يفترض أن تعمل، وبذلك تمنع خطر تبادل لإطلاق النار كان من شأنه ان يتحقق في مساء الخميس، وبخاصة إذا كان في ساحة الحدث مخربون آخرون. لقد ارتكبت اخطاء ايضا في كشف المقاتلين ويبدو ان القوات لم تفهم معنى العمل في ميدان مليء بوسائل الاعلام. ان الضرر الامني الظاهر نتيجة كشف القوات والقدرات يجب أن يؤخذ بشكل محدود الضمان، وهو ليس كبيرا هذه المرة ولكن من شأنه ان يكون كبيرا في المرة التالية.

* * *

" يديعوت أحرنوت": المطلوب من "الحرس الوطني": على الخط بين جنين و"تل أبيب"

بقلم يوسي يهوشوع

ترجمة شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

نهاية عطلة أسبوعية متوترة، بعد الهجوم الذي وقع في قلب "تل أبيب" ليلة الخميس، القرار في "المؤسسة الأمنية" – بدعم من القيادة السياسية – هو العمل على الحفاظ على التمايز بين مختلف القطاعات، نحن بحاجة للحفاظ على الهدوء في غزة، وتهدئة قاطع القدس وأمام فلسطيني 1948، والتأكد من بقاء الوضع على ما هو عليه في الضفة الغربية، في الوقت نفسه يجب توجيه كل الجهود إلى قاطع شمال الضفة الغربية وخط التماس لعزله والتأكد من أن ما يحدث هناك لن يمتد إلى مناطق احتكاك أخرى.

سينسق "الجيش الإسرائيلي" وجهاز الأمن العام جهودا في منطقة جنين والتي خرج منها الشاب الذي نفذ العملية في بني براك (قرية يعبد)، والشاب الذي نفذ العملية في "تل أبيب"، دخل مقاتلو دوفدوفان ودورية جولاني وضباط من شرطة الحدود متخفين إلى مخيم اللاجئين في المدينة أمس، ولم يغادروا المنطقة إلا بعد ساعات قليلة، بعد إطلاق النار في أزقة مع مسلحين فلسطينيين وبعد إلقاء القبض على شخصين مطلوبين للاشتباه في التخطيط لهجومين آخرين، واستشهد فلسطيني في تبادل إطلاق النار ولم يصب أحد من المقاتلين، وتحقق الهدف الأول :خلق شعور بين "الإرهابيين" بأنهم مطاردون، في الوقت نفسه، لم تكتمل مهمة فك شفرة الهجوم.

يُظهر التحقيق في الحادثة أنه على الرغم من تركيز "الجيش الإسرائيلي" على خط التماس من خلال 7 كتائب أخرى – وفي نهاية الأسبوع في ثلاث سرايا أخرى، مع وجود جندي متمركز عند كل فتحة حتى إعادة بناء الجدار – إلا أن الإرهابي تمكن من التسلل، وكما كشفنا يوم الجمعة على موقعYnet ، انتقل إلى أم الفحم، ومن هناك استقل حافلة متجهة إلى "تل أبيب" – حيث نفذ الهجوم، بعد إطلاق النار، هرب إلى مسجد قريب في يافا وخطط لإعادة خطواته، ولكن بعد ذلك ارتكب خطأً معيناً لا يمكن نشر التفاصيل حوله، والذي قاد جنود وحدة عمليات جهاز الأمن العام إلى مخبئه، رفع يديه لكنه أخرج مسدساً، وقتل بالرصاص على الفور، المطاردة الآن للمساعد الذي تعرف مؤسسة الأمن هويته.

وأعلنت حركة الجهاد الإسلامي مسؤوليتها عن الهجوم، لكن لا يمكن التوصل إلى استنتاجات بشأن التنظيم الذي يقف وراء الهجوم، يجب أن يكون مفهوماً أننا في عصر جديد، حيث لا يتلقى المنفذ توجيهات أو وسائل

من المنظمات، ولا يستخدم بنية تحتية حقيقية كما كان في الماضي، ولكنه أعمال مستوحاة من الشبكات الاجتماعية، والتي أيضاً تشجيع التقليد والمزيد من هجمات التباهي.

* * *

"هآرتس": جنين بؤرة تصعيد وتحدي استخباري

ترجمة مركز الناطور للدراسات والأبحاث

بقلم :عاموس هرئيل

المخرب الذي قتل ثلاثة شباب إسرائيليين في عملية في تل ابيب في مساء يوم الخميس فعل أيضا شيء آخر. فقد وفر لإسرائيل عنوان للرد. القاسم المشترك بين العمليات الثلاثة القاسية في الأسابيع الأخيرة، في بئر السبع والخضيرة وبني براك، كانت في الحقيقة الغياب المطلق للخيط الرابط. ليس فقط أن المنفذين حسب تحليل أجهزة الاستخبارات لم يعملوا تحت إطار تنظيمي معين، بل هم جاءوا من مناطق مختلفة. القتلة في بئر السبع والخضيرة كانوا عرب إسرائيليين من مؤيدي داعش، المخرب في بني براك كان فلسطيني من منطقة جنين، لكن أيضا أعضاء الخلية الثلاثة الذين قتلتهم الوحدة الخاصة في حرس الحدود قبل أسبوع وهم في الطريق نحو جدار الفصل كانوا من سكان جنين ومحيطها، ومثلهم أيضا المخرب الذي عمل أول أمس في تل ابيب.

هذه هي خلفية قرار ارسال قوات الجيش الإسرائيلي صباح السبت الى جنين والقرى القريبة. التبرير الرسمي كان عملية اعتقالات وعلى رأسها محاولة لاعتقال والد وشقيق المخرب المشتبه فيهما بأنهما عرفا مسبقا عن خطته، ومن اجل اخذ قياسات لبيت العائلة تمهيدا لهدمه. فعليا، في الجيش عرفوا أن الدخول الاستثنائي، بالتأكيد في وضح النهار، الى منطقة فيها يعيش مئات النشطاء الفلسطينيين المسلحين سينتهي باحتكاك عنيف. في تبادل لإطلاق النار قتل ناشط في الجهاد الإسلامي وأصيب 13 فلسطيني، من بينهم فتاة عمرها 19 سنة أصيبت إصابة بالغة. والد وشقيق منفذ العملية لم يكونا في البيت وحتى الآن لم يتم اعتقالهما.

يمكن التخمين أنه في فترة قريبة سيحاول المزيد من سكان جنين ومحيطها تنفيذ عمليات في إسرائيل وفي المستوطنات. نحن في ذروة موجة إرهاب ولا يوجد سبب للافتراض بأنه سيتم وقفها في القريب. في المقابل، الجيش سيعود الى العمل في جنين وفي مخيم اللاجئين هناك، وهي أماكن فيها مستوى سيطرة السلطة الفلسطينية متدنية جدا وإسرائيل أيضا قللت من دخولها العسكري اليها في السنوات الأخيرة. هذه العمليات

سترافقها مقاومة متزايدة من قبل حماس والجهاد الإسلامي وربما نشطاء محليين من فتح أيضا (الخطوط الفارقة بين مسلحي التنظيمات غير واضحة كليا، خاصة في مخيم اللاجئين). الطرفان سيحصلان على ساحة مواجهة محددة، ويحتمل جدا أن هذه المواجهة ستنتهي بعملية عسكرية واسعة في المدينة وفي المخيم .

لكن هذه الخطوات، مثل الاستعداد الدفاعي الواسع الذي يتخذه الجيش والشرطة، لا تحل المشكلة الأساسية للموجة الحالية التي بقيت استخبارية. أيضا في هجوم "إرهاب الافراد" في الأعوام 2015 و2016 واجه الشباك مشكلة مشابهة لأن معظم المخربين عملوا لوحدهم أو في خلايا صغيرة ولم يكونوا منتمين لأي تنظيم. هذه الموجة تم صدها أخيرا بفضل اجراءين. تنسيق أمني جديد مع السلطة الفلسطينية (التي دخلت أجهزتها الأمنية الى العمل) وتحسين بارز في المراقبة التكنولوجية للشبكات الاجتماعية ووسائل الاتصال الأخرى مكنت من تشخيص النوايا للعمل مسبقا.

هذه المرة يبدو أن التحدي هو معقد أكثر. الفرق الأساسي في الموجة الحالية ينبع من كمية السلاح ودرجة وصول المخربين اليه. معظم العمليات في الموجة السابقة كانت عمليات دهس وطعن. في الموجة الحالية المخربون في الخضيرة وصلوا الى العملية وهم يحملون ذخيرة كثيرة، أكثر من ألف رصاصة. المخربون الآخرون، باستثناء المخرب من بئر السبع، كان معهم سلاح تقني، مثل المسدسات أو بنادق ام 16، هذا هو السبب في أن العمليات في هذه المرة بالمعدل هي فتاكة أكثر.

نسبة احباط العمليات بقيت عالية نسبيا، 85 – 90 في المئة حسب الأجهزة الأمنية. ولكن بسبب أن عدد المحاولات مرتفع أيضا فانه ستحدث بين حين وآخر عمليات قاتلة. يبدو أن المخربين أيضا تعلموا دروس الجولة السابقة وأصبحوا حذرين أكثر في إبقاء إشارات مسبقة بخصوص خططهم. جزء منهم يستخدم كما يبدو تطبيقات تعتبر أكثر امنا للاتصال، جزء آخر تقريبا ليس لديه توقيعات على الشبكة.

خلفية القاتل الذي عمل في تل ابيب، رعد حازم، هي استثنائي قليلا بالمقارنة مع سابقيه. فقد كان معروف كقرصان حواسيب، وخلفه تورط في عمليات تحايل جنائي في الانترنت، تتعلق بالاتجار بعملة رقمية (كريبتو)، وخداع زبائن في بعض الدول. في الماضي أصيب بقدمه باطلاق للنار في حادثة في جنين لا ترتبط بالمواجهة مع إسرائيل. والده كان ضابط برتبة عقيد في جهاز الأمني الوطني للسلطة. حسب معرفتنا، حازم لم يعمل من قبل تنظيم معين رغم أن عائلته متماهية في معظمها مع فتح. يبدو أنه سبق العملية تخطيط. أيضا عدد المصابين مرتفع جدا، مع الاخذ في الحسبان بأنه استخدم مسدس وأطلق عدد صغير نسبيا من الرصاص.

ضغط اقتصادي

يوجد للعمليات الثلاثة الأخيرة ميزة أخرى وهي أنها حدثت في المساء، اثناء بث نشرات الاخبار في التلفزيون (في الخضيرة وفي بني براك عتمت على مؤتمرات قمة كانت في ذلك الوقت). ربما هذا مرتبط برغبة المخربين في العمل في الظلام على فرض أنه سيستغرق وقت أكثر حينها للعثور عليهم. ولكن يمكن الافتراض بأنه توجد هنا أيضا رغبة في احتلال أكبر قدر من الاهتمام.

بهذا المعنى فان وسائل الاعلام الإسرائيلية لعبت دور مباشر في صالح القاتل في مساء يوم الخميس. عمليات البث في قنوات التلفزيون، لا سيما في "اخبار 12"، عكست فقدان مزدوج للسيطرة. أولا، من ناحية قوات الامن التي لم تنجح في السيطرة على ساحة مطاردة المخرب (ظهرت أيضا صعوبة في التنسيق بين الشرطة والوحدات الخاصة في الجيش التي أرسلت الى مركز تل ابيب)؛ ثانيا، من ناحية محرري النشرات الذين وفروا نظرة قريبة جدا لعمل قوات الامن. الحديث هنا لا يدور فقط عن ضرر استخباري محتمل (كشف وجوه الجنود وطرق عملهم)، بل أيضا بتشجيع متعمد تقريبا للذعر العام. هذا كان ظاهر أيضا في جزء من البث السابق، لكن يبدو أنه في هذه المرة تم تجاوز خط.

ربما كان من الأفضل أن تفحص وسائل الاعلام هذه المرة أيضا نفسها بدلا من الاختباء وراء خطابات منمقة حول حق الجمهور في المعرفة. كمشاهد، عندما اندفع مراسلو الشرطة والمستهلكون والمعارضون المارقون المتسلسلون في اعقاب القوات، بعضهم لم ينس التوقف والتقاط صور لحساباتهم في الانستغرام، كان من المستحيل عدم تذكر وبشوق معين روني دانييل المتوفي.

في النقاشات التي جرت في نهاية الأسبوع مع المستوى السياسي واصل جهاز الامن التحفظ من فرض اغلاق شامل على المناطق ومنع دخول العمال الى إسرائيل والمصلين الى الحرم في شهر رمضان. هناك خوف من أن العقاب الجماعي، السياسة التي تجنبتها حكومة نتنياهو في موجة الإرهاب السابقة بتوصية من الجيش، ستؤدي بالتحديد الى نتيجة معاكسة لما هو مرغوب فيه وحتى ستجر الى العنف أيضا جمهور أوسع في الضفة الغربية. مع ذلك، من المرجح أن يتم فرض اغلاق محدود بعد أسبوع في عيد الفصح.

في نفس الوقت يتم اتخاذ ودراسة خطوات أخرى، بتوصية من الشباك تم اغلاق معبر الجلمة الذي يربط جنين مع حدود إسرائيل. القصد هو استخدام ضغط اقتصادي معين على سكان المدينة، التي جزء كبير من تجارتها يعتمد على زيارة العرب من إسرائيل. رئيس الحكومة نفتالي بينت طلب أن يتم فحص الغاء أكثر لتصاريح العمل لأقارب منفذي العمليات الأخيرة. أيضا هذا يعتبر عقاب جماعي حتى لو كان محدود بمناطق واشخاص محددين.

انجازلجهود الصد

إذا كان وضع رئيس الحكومة في الساحة الفلسطينية صعب وفي الساحة السياسية الداخلية بائس تقريبا، فان بينت كان يمكنه أن يحصل على بعض الراحة في نهاية الاسبوع مما كان يحدث فيما يتعلق بإيران. لقد افاد كبير المحللين في صحيفة "واشنطن بوست"، ديفيد اغناشيوز، صباح اليوم بأن الرئيس الأمريكي جو بايدن لا ينوي رفع حرس الثورة الإيراني من قائمة عقوبات وزارة المالية الامريكية. هذه المسالة تعتبر عقبة كأداء تصعب على تقدم إيران والدول العظمى نحو التوقيع على اتفاق نووي جديد في المحادثات التي تجري في فيينا.

هذه الأمور تنضم الى إشارة سابقة لوزير الخارجية الأمريكي انطوني بلينكن الذي قال في مقابلة مع شبكة "ان. بي. سي" بأن حرس الثورة الإيراني هو في الواقع منظمة إرهابية. وقد سبق القرار الأمريكي تصريح مشترك لبينت والوزير يائير لبيد اللذين بشكل استثنائي حذرا الأمريكيين من خطوة كهذه. في الأسبوع الماضي انشغل بجهود الاقناع في واشنطن مستشارة بينت السياسية شمريت مائير والسفير في الولايات المتحدة مايك هرتسوغ.

يصعب تصديق أن النقاش حول حرس الثورة سيشوش نهائيا على توقيع الاتفاق، مثلما ربما يأمل بينت. ولكن ابقاءه في قائمة العقوبات يمكن أن يصعب على الصفقات التي ستجريها إيران مع المجتمع الدولي حتى لو تم التوقيع على الاتفاق. لأنه يوجد لحرس الثورة نصيب رئيسي في الاقتصاد الإيراني. ومن المتوقع أيضا أن يحصل على حافز كبير إزاء الارتفاع الحاد في أسعار النفط في اعقاب الحرب في أوكرانيا. على فرض أن تقرير "واشنطن بوست" هو حقا دقيق فان الحكومة يمكن أن تسجل هنا لصالحها نجاح معين في جهود الصد، خلافا للادعاءات الثابتة لرئيس المعارضة بنيامين نتنياهو حول اهمال معالجة التهديد الإيراني.

* * *

"هآرتس": هذا ما تفعله إسرائيل بأطفال فلسطين

بقلم ميخال بيلغ

محمد، كثيرون يسمون بهذا الاسم، وقصته واحدة من قصص كثيرة. هو ابن 14، في الصف التاسع في أحد الأحياء في شرقي القدس، نحيف ذو وجهه طفولي. الثلاثاء 8 آذار، الساعة الرابعة والنصف فجراً، كسرت "قوات الأمن" باب البيت الذي تسكن فيه عائلة محمد. سحبوه من سريره ورموه في السيارة بعد أن كبلوه وأعصبوا عينيه. أمروه بالانحناء، تم احتجازه بين اثنين ضرباه طوال الطريق إلى معتقل المسكوبية. أُحضر إلى

الغرفة رقم 4، وهناك غطوا رأسه بكيس واحتجزوه لساعات وهو يجلس على ركبتيه. "تكلم"، ضربوه ضربة أسقطته أرضاً. ضربوه على رأسه، وكل أنحاء جسمه. شدوا يديه بالأصفاد إلى الأعلى ووجهوا المكيف نحوه في الطقس البارد جداً. المحقق همس له بأن يعترف، وعندها سيحصل على شهر سجناً. ولكن إذا لم يعترف فسينزلونه إلى "الملجأ".

كل فلسطيني في القدس سمع عن الغرفة 4 في المسكوبية. المسكوبية التي يتم فيها احتجاز معتقلين فلسطينيين، هي منشأة اعتقال تركية قديمة ورطبة. الجميع يعرفون ما الذي يحدث في "ملجأ الشاباك". محمد عرف أيضاً. أُرسل أصدقاؤه إلى هناك وأخبروه، قال. ولكنه لم ينكسر ولم يعترف بعمل لم يفعله. لقد فقد الشعور بالوقت. "طلبت ماء"، قال، "عندها ضربوني مرة أخرى ولم يسمحوا لي بالشرب. لم أعترف؛ لأنني لم أفعل شيئاً". سألته بماذا فكر في حينه. نظر لي باستغراب وقال "خفت".

عندما أحضر إلى جلسة لتمديد اعتقاله، شاهد والداه بأن بقعة من الدم طبعت على كمامة كورونا التي كان يرتديها. كان وجهه منتفخاً ومضروباً. القاضية شاهدت ذلك أيضاً. "أتعرف شيئاً عن العلامات التي على وجهه ورقبته؟" سألت في بداية الجلسة. "ليس لدي مؤشر". واصلت القاضية السؤال "هل هناك مخالفة في الملف بأنه قاوم الاعتقال؟". الجواب: "لا. إذا كانت لديه ادعاءات فيجب أن يتوجه إلى جهة مخولة". كل هذا مكتوب في محضر الجلسة.

قبل ذلك، في 1 آذار، قتل الجنود الطالب عمار شفيق أبو عفيفة ابن 19 برصاصة في الرأس، وهو الذي كان يتجول مع صديقه في حرج قرب بيت فجار. الأحد 13 آذار، ألقى مستوطنون القبض على ولد عمره 7 سنوات كان يقطف العكوب قرب بير العيد جنوبي الخليل، ضربوه ضرباً مبرحاً احتاج بسببه إلى العلاج في المستشفى. في 15 آذار، أطلق مستعربون النار على نادر هيثم ريان ابن 17 سنة وقتلوه في مخيم بلاطة للاجئين. وفي 16 آذار احتجز جنود 6 أولاد على شارع 60 تحت البؤرة الاستيطانية "جفعات غال"، وقاموا بتوقيفهم على الشارع في البرد الشديد إلى حين تم أخذ الثلاثة الأكبر من بينهم إلى الاعتقال.

حسب بيانات الشرطة، يعتقل في كل شهر نحو 30 – 40 وحتى 50 قاصراً فلسطينياً في أرجاء الضفة وشرقي القدس. معظمهم في "اعتقال ليلي" متعمد، وهو إجراء يتم فيه اقتحام البيوت وأخذهم من السرير في منتصف الليل. جزء من الاعتقالات بتهمة رشق الحجارة وجزء نتيجة شكاوى مستوطنين هدفها تنغيص حياة جيرانهم وطردهم من بيوتهم. في أفضل الحالات، يتم إطلاق سراح الأولاد بدون أي تفسير. على الأغلب، هم يوقعون على صفقة ويتم احتجازهم لأشهر في السجن، لأنهم إذا لم يوقعوا فسيقضون فترة أطول في انتظار المحاكمة.

آلاف القاصرين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. هؤلاء لهم حظ جيد. حسب بيانات المنظمة الدولية للدفاع عن حقوق الطفل – فلسطين – دي.سي.آي.بي، فإن قوات الأمن الإسرائيلية قتلت 78 طفلاً فلسطينياً في غزة والضفة والقدس في العام 2021. منذ العام 2000 وثقت المنظمة قتل 2206 أطفال فلسطينيين. في نهاية 2021 أعلن وزير الدفاع بني غانتس عن هذه المنظمة كمنظمة إرهابية.

جنود إسرائيليون يقتلون في عملية، أطفال فلسطينيون يقتلون خلال عمليات لجهات أمنية. أمهات شرطيات وجنود يقتحمون البيوت كل ليلة ويأخذون منها الأطفال بتهمة رشق الحجارة، و"لايك" لأفلام فيديو قصيرة لمقاومي الاحتلال في أوكرانيا. والشباب الجيدون عندنا يتطوعون لتدريب الأوكرانيين على طرق لمحاربة المحتل الروسي.

ليس دم الفتيان الفلسطينيين هو المشاع، بل حياتهم كلها مشاع. كل مستوطن أزعر مسلح وكل جندية في حرس الحدود متحمسة للإثارة يمكنهم اعتقالهم، ويفعلون ذلك، وأصبح هذا أمراً شائعاً في شرقي القدس. إن أي فتى فلسطيني يذهب إلى بقالة الحي أو إلى المدرسة في البلدة القديمة أو يتنزه في المجمع التجاري في "ماميلا" مع أصدقائه أو يجلس على الدرج على مدخل بيته، يعتبر فتى معرضاً للخطر. في كل لحظة يمكن أن ينقضوا عليه ويضربوه ويأمروه بإبعاد ساقيه عن بعضهما لتفتيش جسده أمام المارين في الشارع، وثم تفتيش هاتفه وجيوبه، إلى أن يأمروه بخلع ملابسه، ثم يوجهون إليه الشتائم والإهانات والضرب، ويصوبون السلاح إلى رأسه بلا خوف، وأحياناً يطلقون النار عليه. أي فتى فلسطيني يعتبر إمكانية كامنة لمقاومة الاحتلال، لذلك دمه مباح.

أتساءل من هم الأشخاص الذين يمكنهم ضرب وتعذيب ولد مكبل وعيناه معصوبتان. ولكنه ليس السؤال الصحيح، بل السؤال هو: من هم هؤلاء الأشخاص الذين يخلقون المعيار الذي يسمح لهم وحتى يشجعهم على ضرب الأطفال؟ من هم المسؤولون عنهم؟ المسؤولون هم قائد مركز "شاليم" في شرقي القدس، نائب المفتش رونين حزوت، قائد منطقة القدس المفتش دورون ترجمان، المفتش العام للشرطة يعقوب شبتاي ووزير الأمن الداخلي عومر بارليف وكل شركائه في الحكومة. أيضاً الأم الغضة ميراف ميخائيلي وحماة حقوق الإنسان من "ميرتس": تمار زيندبرغ ونيتسان هوروفيتس، وجميع المراسلات والمحللين في الاستوديوهات الذين يتعاطفون مع مقاتلي الحرية واللاجئين من أوكرانيا، لكنهم يسمون المقاومة إرهاباً فلسطينياً.

يكفي مثال صدفي من صفحات هذه الصحيفة في الأسبوع الماضي: كتب يوسي فيرتر: "لقد كان هناك إرهاب في ظل الحكومات كلها"، ويشرح فوراً بأن الإرهاب غير مرتبط بمفاوضات سياسية، وهو أيضاً غير مرتبط بالجمود السياسي وتشكيلة الحكومة. إذاً، بماذا يرتبط؟ لا يرتبط بشيء. "هذه هي حياتنا من الأزل" ("هآرتس"، 4/1). إذاً، الإرهاب نوع من القضاء والقدر، ليس له علاقة بالاحتلال والقمع المتزايد للفلسطينيين

من قبل قوات الشرطة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي، وليس له علاقة بجهاز القضاء فيها أو بمبعوثيها المستوطنين، زعران التلال ومن يثيرون الشغب العنصريين في الشوارع.

صديقة فلسطينية مقدسية، وهي محامية، قالت لي: "لا أملك أي وسيلة لحماية أولادي. وهذا يجعلني أصاب بالجنون".

عودة إلى الفتى الذي أطلقت عليه الاسم المستعار محمد. لأن والديه يخافان من الشرطة وبحق. بيته كوخان مظلمان مع نافذة صغيرة، سقف من الصفيح وتسرب للمياه من الجدران، ثمة مستوطن يسكن وراء هذا الجدار. كل عامود وكل جدار ثبتت عليه كاميرات. المستوطن والجمعية التي تقف من ورائه، يريدان طرد العائلة للسيطرة على المكان، يعملون على ذلك منذ سنوات. وقد اعتبروا عائلة محمد الحلقة الضعيفة. فهي فقيرة ومسحوقة، بعض الأبناء فيها معاقون، ومحمد أملها. الولد يتعلم في مدرسة ثانوية ويطمح إلى مواصلة تعلمه ويصبح مهندساً. عندما خرج من الاعتقال تقيأ طوال الليل، شخص الطبيب وجود خلل في السمع والنظر. ولكن الضرر الرئيسي نفسي، يستيقظ ليلاً ويخاف من النوم.

اعتقل محمد للمرة الأولى وهو في سن 13 في تموز 2021 بتهمة إحراق سيارة الجار المستوطن، كان وقت الحادثة، في الأصل، مع والده. استند الاعتقال إلى تشخيص مشكوك فيه في فيلم فيديو غير واضح من قبل شرطي ومن قبل المشتكي، أي المستوطن. حكمت عليه المحكمة بالإقامة الجبرية المفتوحة. وسمح له بالذهاب فقط إلى المدرسة بمرافقة والده. ظل محمد محبوساً في البيت مدة ثمانية أشهر. والدته قالت بأنه وقف يوماً على النافذة ينظر للخارج، ولكنها هي أيضاً (النافذة) حرم منها؛ لأن المستوطن نفسه كان يأتي ويصوره من قريب كل مرة.

في اليوم الأخير في الثمانية أشهر من الإقامة الجبرية في البيت؛ أي 2 آذار 2022، تم إصدار أمر اعتقال جديد ضده، وتم تطبيقه بعد ستة أيام. سأل المحامي عن سبب التأخير، فأجابه ممثل الشرطة بأنه هناك اعتبارات، منها اعتبارات عملياتية. يبدو أن هذا واضح تماماً حتى للشرطة. هكذا حكمت القاضية: في التقرير السري، تم الادعاء بأن المدعى عليه أدين بحادثة إحراق البيت. لم أجد دليلاً على هذا في المواد التي وضعت أمامي. وأشير أيضاً إلى أن الأدلة التي وضعت أمامي (...) ليست من الفترة الأخيرة، بل قبل نصف سنة. سأوضح أيضاً بأنه حسب الوثيقة (...) قيل بأن المدعى عليه معتقل بسبب إحراق سيارة. في هذه الشهادة يبدو أن الحديث جرى عن المخالفة التي أدين بسببها المدعى عليه في السابق. أمرت القاضية بإطلاق سراح محمد مع عقوبة بسيطة، وضع ثلاثة آلاف شيكل وعدد من أيام الإقامة الجبرية وتحويل الملف للتحقيق في قسم التحقيقات مع رجال الشرطة بشأن الادعاءات بالعنف. معروف للجميع كيف يقوم قسم التحقيقات مع رجال الشرطة بمعالجة هذه الملفات. حسب بيانات منظمة "يوجد حكم"، فإن احتمالية أن تبلغ الشكوى التي

قدمها فلسطيني حول عنف قوات الأمن ضده والتي ستؤدي إلى تقديم لائحة اتهام، 0.7 في المئة. وبهذا تعتبر الإدانة أمراً مستحيلاً.

الجيش والشرطة و"الشاباك" في إسرائيل يخدمون الأجندة الاستيطانية الآن علناً لتوسيع الاحتلال وتعميقه. تعاون قوات الأمن مع جهات يمينية متطرفة ليس أمراً غير معروف في التاريخ. فإيطاليا مثلاً استغرقها سنوات كثيرة لكشف أن العمليات التي نتج عنها مئات الضحايا وتمت نسبتها لمجموعات يسارية متطرفة في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، تم تنفيذها فعلياً على يد نازيين جدد بالتنسيق مع الخدمات السرية الإيطالية وبتشجيع منها، بهدف جذب الرأي العام نحو اليمين ومنع أحزاب اليسار من الوصول إلى السلطة. موجات الإرهاب لا تأتي من البحر، وهي ليست قدراً محتماً. ومن يخربون أمننا هم في أحيان كثيرة المسؤولون عنه.

* * *

"يديعوت أحرونوت": بعد مشهد دولة تطارد واحداً... الوضع خارج السيطرة

بقلم: شمعون شيفر

ترجمة القدس العربي

في محاولة لتهدئة الجمهور بعد ليلة من الكابوس، بث رئيس الوزراء بينيت، ووزير الدفاع غانتس، ورئيس الأركان كوخافي صباح الجمعة بيانات عن مشاورات وتقديرات تستهدف نقل الرسالة: الوضع تحت السيطرة.

لكن الوضع في الحقيقة، ليس تحت السيطرة. فبعد سلسلة من العمليات الإجرامية في أرجاء البلاد جاء دور تل أبيب الخميس مساء. آلاف من أفراد الشرطة، وجنود "سيرت متكال" ومئات المواطنين مع مسدسات ممشوقة، ترافقهم طواقم تلفزيونية طاردوا مخرباً واحداً. مهزلة حقيقية. مساء الجمعة، وقف رئيس الأركان في خط التماس، واعترف بأن الجيش فشل حين أتاح وضعاً نجح فيه المخرب في إيجاد ثغرة في الجدار، صعد إلى باص إلى أم الفحم، ومن هناك سافر إلى تل أبيب. اسمحوا لي أن اقترح على مقرري السياسة اقتراحاً بسيطاً: حاول إيقاف محدثي الإرهاب في جنين، ونابلس أو في كل مكان آخر في الضفة. إذا ما أصبحت جنين مركزاً يخرج منه مخربون، سيطروا على المدينة. دعكم من خط التماس الذي يخدم ملايين الفلسطينيين إلى جانب تلبية احتياجات الإسرائيليين الذين يبني العمال الفلسطينيون بيوتهم. وبالتوازي، اعرضوا على الجيران الفلسطينيين أفق حياة في الضفة والقطاع. إذا أردنا أن نواصل الترفيه في بارات تل أبيب، فالمطلوب أن يعرض على الطرف الفلسطيني أفق آخر غير الواقع البائس الذي قدر لهم.

لست مستعداً لأخاطر بتقدير زمن ما بقي لحياة حكومة التغيير. ومع ذلك، أقول إن بينيت ولبيد ساعر وشركاءهم منحونا أياماً من الحياة الطبيعية، أعطونا إحساساً بأنهم يبذلون كل جهد من أجل أولئك الذين

انتخبوهم ولمن لم ينتخبوهم. لا شيء أحقر من اتهامات يطرحها نتنياهو ونظراؤه بأن الإرهاب رفع رأسه بسبب الضعف والوهن الذي يتميز به بينيت ومحيطه. كان صحيحاً أن نتوقع منهم أن يقفوا إلى جانب المجتمع الإسرائيلي الذي يتصدى لعمليات الإرهاب.

في كتاب بعث به دافيد بن غوريون لرؤساء اغودات يسرائيل في أيلول 1947 وعدهم "واضح أن يوم الراحة القانوني في الدولة اليهودية سيكون يوم السبت". وكتب عن مسألة الحلال: "يجب التمسك بكل الوسائل اللازمة لضمان أن يكون في كل مطبخ يهود طعام حلال". ولاحقاً سمي هذا الكتاب "كتاب الوضع الراهن".

أقترح على قضاة العليا الذين يبحثون في مسألة ما إذا أمكن إدخال الخميرة إلى قواعد الجيش أو المستشفيات، أن يرسلوا جواباً قصيراً لكل المتوجهين إليهم: لا تشوشوا عقولنا. وذلك قبل أن يكونوا مطالبين بالبحث في مسائل المواصلات العامة في السبت، وربما السياقة في يوم الغفران، وفتح المحلات التجارية في التاسع من آب، على القضاة أن يسألوا أنفسهم إذا كانوا هم من يتعين عليهم أن يقرروا في مسألة هوية الدولة.

من كتاب "الجاسوس والخائن" بقلم بن مكنتاير، يمكن استخلاص استنتاج يتعلق بأيامنا. الروس لا يتوقفون عن التجسس على غيرهم في كل وضع وفي كل شكل نظام. وهذا يرتبط بمخاوف عميقة لقوة عظمى يخيل لها بأن كل العالم ينوي لها الشر.

يجري نتنياهو إحماء على الخطوط، ولا يخفي سروره من انهيار الحكومة برئاسة بينيت. اقترح عليه أحد أصدقائي أن يهدأ. "ثمة قول بالروسية يوضح هذا الأمر"، قال، "لا تقف أبداً أمام قاض ولا تقف أبداً خلف حصان". ووجه الشبه: القاضي قد يرسلك إلى السجن، والناخبون قد يركلوك إلى الخارج".

* * *

تقدير موقف

"يديعوت أحرونوت": تقدير موقف!

بقلم: شمعون شيفر

1. في محاولة لتهدئة الجمهور بعد ليلة من الكابوس، بث رئيس الوزراء بينيت ووزير الدفاع غانتس ورئيس الأركان كوخافي صباح يوم الجمعة، بيانات عن المشاورات والتقديرات التي تستهدف نقل الرسالة: نحن نسيطر على الوضع.

لكن في الحقيقة، الوضع ليس تحت السيطرة. فبعد سلسلة من العمليات الإجرامية في أرجاء البلاد جاء يوم

الخميس مساء دور تل أبيب. آلاف من أفراد الشرطة، جنود "سييرت متكال" ومئات المواطنين مع مسدسات ممشوقة، ترافقهم طواقم تلفزيونية طاردوا مخربا وحيدا. مهزلة حقيقية. في الجمعة مساء، وقف رئيس الأركان في خط التماس، وأعترف بأن الجيش فشل حين أتاح وضعا نجح فيه المخرب في إيجاد ثغرة في الجدار، صعد إلى باص إلى أم الفحم ومن هناك سافر الى تل أبيب. اسمحوا لي ان اقترح على مقرري السياسة اقتراحا بسيطا: محدثو الإرهاب حاولوا ان توقفوهم في جنين، في نابلس او في كل مكان آخر في الضفة. إذا ما أصبحت جنين مركزا يخرج منه مخربون، سيطروا على المدينة. دعكم من خط التماس الذي يخدم كأنبوب حياة لملايين الفلسطينيين الى جانب تلبية احتياجات الإسرائيليين الذين يبني العمال الفلسطينيون بيوتهم. وبالتوازي اعرضوا على الجيران الفلسطينيين افق حياة في الضفة وفي القطاع. إذ انه إذا اردنا أن نواصل الترفيه في البارات في تل أبيب، مطلوب أيضا ان يعرض على الطرف الفلسطيني افق آخر غير الواقع البائس الذي قدر لهم.

2. لست مستعدا لأن أخاطر بتقدير كم من الوقت بقي لحياة حكومة التغيير. ومع ذلك، مسموح القول ان بينيت، لابيد، ساعر وشركاءهم منحونا أياما من الحياة الطبيعية، اعطونا إحساسا بأنهم يبذلون كل جهد من اجل أولئك الذين انتخبوهم وكذا لمن لم ينتخبوهم. لا شيء احقر من الاتهامات التي يطرحها نتنياهو ونظراؤه في أن الإرهاب رفع الرأس بسبب الضعف والوهن الذي يتميز به بينيت ومحيطه. كان صحيحا أن نتوقع منهم ان يقفوا الى جانب المجتمع الإسرائيلي الذي يتصدى لعمليات الإرهاب.

3. في كتاب بعث به دافيد بن غوريون لرؤساء "اغودات يسرائيل" في أيلول 1947 وعدهم "واضح ان يوم الراحة القانوني في الدولة اليهودية سيكون يوم السبت". عن مسألة الحلال كتب: "يجب التمسك بكل الوسائل اللازمة لأجل ضمان انه في كل مطبخ رسمي مخصص لليهود ان يكون طعام حلال". ولاحقا سمي هذا الكتاب "كتاب الوضع الراهن."

اقترح على قضاة "العليا" الذين يبحثون في مسألة هل يمكن إدخال الخميرة الى قواعد الجيش او الى المستشفيات إرسال جواب قصير لكل المتوجهين اليهم – لا تشوشوا عقولنا. قبل أن يكونوا مطالبين بالبحث في مسائل المواصلات العامة في السبت وربما أيضا السياقة في يوم الغفران وفتح المحلات التجارية في التاسع من آب، على القضاة ان يسألوا انفسهم إذا كانوا هم من يتعين عليهم ان يقرروا في مسألة هوية الدولة.

4. من كتاب "الجاسوس والخائن" بقلم بن مكنتاير يمكن استخلاص استنتاج يتعلق بأيامنا. الروس لا يتوقفون عن التجسس على غيرهم في كل وضع وفي كل شكل نظام. هذا يرتبط بمخاوف عميقة لقوة عظمى يخيل لها بأن كل العالم ينوي لها الشر.

5.نتنياهو يجري إحماء على الخطوط، ولا يخفي سروره من انهيار الحكومة برئاسة بينيت. احد أصدقائي اقترح عليه ان يهدأ. "يوجد قول بالروسية يوضح هذا الآمر"، قال، "لا تقف أبدا أمام قاض ولا تقف أبدا خلف حصان". ووجه الشبه: القاضي قد يرسلك الى السجن، والناخبون قد يركلوك الى الخارج."

تقارير

هل يُجهّز الحاخامات لحدث سيزلزل الشرق الأوسط؟

ترجمة شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

استكمالا لخطة صهيونية يقودها كبار حاخامات كيان العدو سيتم ذبح قرابين في ساحات المسجد الأقصى في مساء يوم الجمعة 15 أبريل والذي يزعم الصهاينة أنه سيكون عشية "عيد الفصح اليهودي."

قرابين الدم (ذبح خراف) التي ينوي الصهاينة تقديمها لأول مرة منذ احتلال الصهاينة لفلسطين في المسجد الأقصى ويتجهزون لها منذ عشرات السنين كجزء من طقوس إلزامية لبدء إعادة بناء هيكلهم الثالث المزعوم على انقاض المسجد الأقصى.
الاقتحامات المكثفة والاستثنائية التي قام بها قادة حاخامات المستوطنين والمدارس الدينية للمسجد الأقصى خلال الأيام الماضية والتي اعتبرت قمة حاخامية لمتطرفي الصهيونية الدينية في الأقصى، حيث شارك فيه حاخامات وهيئات يتبعها عشرات الآلاف من المستوطنين على امتداد فلسطين التاريخية.

وعدد الموقع الخاص باتحاد جماعات الهيكل أبرز هؤلاء الحاخامات ونشر صورهم وتصريحاتهم العنصرية منهم: يسرائيل أريئيل، الزعيم الروحي لمنظمات الهيكل، ومؤسس معهد الهيكل الثالث، ورئيس مدرسة جبل الهيكل، الحاخام يعقوب مادان، دانيال شيلو، شموئيل داود، رؤوفين ازولاي، حبرون شيلو، إليشا ولفسون، إلياهو ويبر، والحاخام يهودا كروز أحد قادة السنهدرين الجديد والعودة الى الهيكل وغيرها من الجماعات التي هدفها إعادة بناء الهيكل الثالث اليهودي- للتجهيز والتحضير لتقديم قرابين الدم ونثر دمائها على قبة السلسلة والذي يعني حسب زعمهم أنها بنيت لـ إخفاء آثار المذبح التوراتي.

ولفتت جماعات الهيكل المزعوم إلى أن هناك تغييرًا جذريًا في مواقف الحاخامية العليا ووزارة أديان العدو والحاخمين الكبيرين في الكيان بخصوص بناء الهيكل خصوصا بأن الظروف الداخلية والدولية والإقليمية مناسبة لهذه الخطوة.

ولم يجرؤ الصهاينة على تنفيذ هذا الطقس في المسجد الأقصى من قبل ولكن قاموا منذ عدة أعوام على محاولة الاقتراب أكثر فأكثر من المسجد الأقصى لتنفيذ طقس قرابين الدم عام 2014، قُدمت في قرية لفتا المقدسية المهجّرة، وعام 2015 بمستوطنة شيلو شمال رام الله، ثم اقتربت عام 2016 أكثر من الأقصى وقدمت قرابين الدم في منطقة جبل الزيتون بالقدس، لتصل عام 2017 عند ما يُسمى "كنيس الخراب" في حارة المغاربة بالبلدة القديمة، وعام 2018 قُدمت عند القصور الأموية قرب سور المسجد الأقصى الجنوبي.

وفي عام 2019 تم تقديمها في البلدة القديمة بالقرب من سوق اللحامين المطل على المسجد الأقصى، وتوقف هذا الطقس التلمودي عام 2020 بسبب جائحة كورونا، وتجدد عام 2021 بتقديمه في أحد الكُنس القريبة من حائط البراق.

هذا العام ترى الجماعات المتطرفة أن هذه اللحظة المناسبة لإدخال قرابين الدم إلى الأقصى، وتحقيق حلمها بتنفيذ هذا الطقوس في رحابه.

الحدث الذي لم يجد صدى إعلاميًا كبيرا يقابله تركيز إعلامي من العدو على قمع أي تواجد فلسطيني في باب العامود وتضييقات شديدة على المصلين في المسجد الأقصى والتي تهدف إلى تقليص أي وجود فلسطيني أثناء تنفيذ هذه الطقوس التلمودية ما يعني تخفيض مستويات الاحتقان والمواجهات لأدنى حدودها الممكنة.

خطورة تقديم قرابين هذا العام ذات علاقة بالزمان كمنتصف شهر رمضان والأكثر خطورة هي الجهوزية التي أعلن عنها قادة المستوطنين لإقامة القرابين حتى انهم قدموا طلبات لتصاريح لوزارة امن داخلي العدو والجبهة الداخلية التي أعلن أيضا رئيس وزراء العدو عن عدم ممانعتهم من اقتحامات المسجد الأقصى من قبل المستوطنين طوال شهر رمضان إضافة للتعهد بتأمينها وحمايتها. وقد حُصرت الاقتحامات بالأوقات الصباحية لحشد جهود شرطة العدو وجماعات الهيكل المتطرفة خلالها، وهو ما يجعل التصدي لهذه الاقتحامات أولوية أولى للدفاع عن الأقصى اليوم.

عيد الفصح اليهودي هذا العام والذي سيستمر أسبوع بدءا من 15 أبريل يحمل "قنبلة زلزالية" في تنفيذ السيطرة الرسمية ووضع اليد على المسجد الأقصى من قبل الصهاينة.

فما سيكون بعد تقديم قرابين الدم في عيد فصحهم المزعوم لن يكون كما قبله والتي هي إعطاء الإشارة لتنفيذ كل مخطط هدم لمكونات المسجد الأقصى واستباحته بالكامل وهي بدء إقامة للمعبد الثالث من الناحية

العملية لأن الجماعات الصهيونية ترى أنها أقامته من الناحية الروحية عبر الاقتحامات المستمرة وإقامة الصلوات، وبالتالي فإن الخطوة القادمة هي إقامة الشعائر اليهودية الكبرى.

ونشرت جماعات الهيكل المتطرفة دعوتها للاقتحامات المرتقبة وذبح قرابين الدم في الأقصى، لتخرج بذلك عن تحفظها الذي اتبعته منذ ما بعد معركة سيف القدس الذي كانت بموجبه تتجنب النشر العلني عن اقتحاماتها وتلجأ إلى أساليب تعبئة أخرى.

* * *

دعوات المدنيين المسلّحين للتحرك وإحداها من رئيس الحكومة الإسرائيلية، تعزّز نزعة الميليشيات التي ترفع رأسها!

اعداد هشام نفاع

المصدر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"

لم تتأخر التعليقات المختلفة على دعوة رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينيت، إلى الإسرائيليين الذين يملكون رخصة سلاح بحمل أسلحتهم معهم طوال الوقت، إضافة إلى الطلب أيضا من جميع الجنود حمل أسلحتهم حين يخرجون إلى منازلهم من قواعدهم العسكرية. وهذه الدعوة التي جاءت وسط عمليات مسلحة في عدد من المدن الإسرائيلية، في الأسابيع الأخيرة، جذبت إلى رئيس الحكومة الذي تواجه حكومته أزمة ائتلافية أيضاً، انتقادات متباينة في المنطلقات والتشديدات.

فتحت عنوان ليس آمنا كتبت رالا مزالي في" هآرتس :"تسير إسرائيل نحو التبني السريع لسياسة السلاح على نمط الولايات المتحدة – مسدس لكل مواطن، بادعاء تعزيز الأمن الشخصي. لكن لا حاجة لبحوث عميقة، مع أنه يوجد كثير منها، كي نفهم أن مثل هذه السياسة ستحقق النقيض التام للأمن.

وتذكّر كيف أنه بعد إجراءات تسهيل متطرفة لعملية ترخيص السلاح، سجل في إسرائيل ارتفاع حاد في عدد ضحايا إطلاق النار. فبين 2017 و 2020 ارتفع عدد ضحايا إطلاق النار (جرحى وقتلى (في المجتمع اليهودي بمعدل 49 في المئة. وعدد ضحايا النار في أوساط الفلسطينيين مواطني إسرائيل ارتفع بنسبة 72 في المئة. في السنوات الاخيرة قُتل بإطلاق النار نحو 120 شخصا بالمتوسط كل سنة – غالبيتهم الساحقة من مصابي العنف والجريمة، وقلة صغيرة من مصابي عمليات "الإرهاب" على حد قولها.
تلاحظ الكاتبة أن عمليات إطلاق النار الأمنية "تثير الرعب، والفزع والكثير من الانتباه – في الإعلام وبين

الجمهور. في إسرائيل، مثلما في سائر العالم يشكل احتلال المنصة الإعلامية هدفا مركزيا لهذه الأعمال. لكن قائمة "العشرين سبب الأول للوفيات" التي نظمتها وزارة الصحة في السنوات الأخيرة لا تتضمن على الإطلاق خانة "الإرهاب والأعمال القتالية". هذا الصنف بالتأكيد موجود ضمن أسباب الموت. لكن خارج العشرين سبب الأولى". بالمقابل، فإن القتل على خلفية غير قومية والانتظار هما ضمن قائمة الأسباب العشرة الأولى لحالات الموت. من بين نزلاء المستشفى في مراكز الصدمة في إسرائيل في السنوات الأخيرة، كان 0.5 في المئة فقط من مصابي العمليات الأمنية والقتالية. بينما أدى العنف إلى إدخال نحو تسعة أضعاف أعداد الناس إلى تلك المراكز (4.3 في المئة). صحيح أنه ليست كل حالات القتل والعنف تتم بأسلحة نارية ولكن في العام 2017 أفادت مراكز الصدمات بأنه في السنوات الأخيرة "تنتشر ظاهرة الارتفاع في أعداد المصابين بالسلاح الناري في أوساط مصابي العنف (ليس العمليات الأمنية والقتالية) من 14 في المئة إلى نحو 19 في المئة."

من يمتلك صلاحية إجازة تسليح المدنيين في إسرائيل؟

وفقاً للإجراءات المعمول بها، فإن قسم ترخيص السلاح الناري التابع لوزارة الأمن الداخلي هو المخوّل بمعاينة طلبات ترخيص "السلاح الخفيف" (المسدسات عادة) والمصادقة عليها في ثلاثة أنواع رئيسة لهذه الرخص: رخصة خاصة، تصدر للفرد الذي يسعى لشراء سلاح ناري والاحتفاظ به في منزله؛ رخصة خاصة تصدر لشخص مسؤول عن حاملي سلاح آخرين وعن سلاحهم (على غرار مسؤول رفيع في شركة حراسة، أو مركز أمن في بلدة ما، أو مسؤول عن الأمن في مصنع)؛ رخصة محدودة لحمل السلاح في أثناء أداء الوظيفة وتصدر لشخص يعمل تحت صلاحية من يحمل الرخصة الخاصة ويحمل سلاحا في إطار وظيفته أو بحسب مكان سكناه.

أما الهيئات الرسمية المسؤولة عن السلاح عموماً في إسرائيل فهي: قسم ترخيص الأسلحة النارية في وزارة الأمن الداخلي المسؤولة عن السلاح الخاص (السلاح الذي بحوزة أفراد) والسلاح المؤسساتي (السلاح التابع لشركات حماية وحراسة، ومصانع، وبلدات)؛ الشرطة المسؤولة عن سلاح رجال الشرطة ورجال حرس الحدود؛ الجيش المسؤول عن قطع السلاح التي يحملها الجنود في أثناء الخدمة الإلزامية، النظامية، والاحتياطية، وفي فرق التأهب في البلدات اليهودية الواقعة في الضفة الغربية أي المستوطنات والمناطق التي يتم تعريفها بوصفها "مستحقة" على حدود" الخط الأخضر."

لقد تم تخفيف الكثير من القيود في السنوات الأخيرة على حمل السلاح، خصوصاً مع انتشار شركات الحراسة الخاصة. ربما أن أبرز تجسيد لهذه الإصبع الخفيفة على زناد ترخيص وتوزيع السلاح، هو

"خصخصة" عدد من حواجز الاحتلال، إذ تم نقل مهام التفتيش المباشر عليها من جنود الجيش إلى موظفي شركات خاصة مسلحين. بالتوازي مع هذه السيرورة انطلقت حملات احتجاج ومشاريع جماهيرية حذرت من خطورة انتشار السلاح. فقام مثلاً مشروع "المسدس على طاولة المطبخ" التابع لمنظمة "امرأة لامرأة - مركز نسوي" من أجل الحد من انتشار السلاح الخفيف ونزعه من الحيز المدني على أساس المعرفة والرؤية الجندريين وصولا إلى تقليص العنف النابع من انتشار الأسلحة النارية.

بدأ المشروع، وفقا للمبادرات إليه، بتطبيق عملي لبحث جرى نشره العام 2009، وهو تقرير كشف المستور عن صناعة الحراسة في إسرائيل، بما فيه ظاهرة قتل والتسبب بقتل بنات وأبناء العائلة بواسطة. في العام 2008 تم تعديل قانون السلاح الناري للعام 1949 وجرت إضافة بند إليه يحدد بأن السماح بحمل الحارس للسلاح في شركة الحراسة ينبغي أن يكون مقتصرا على منطقة تشغيله. لم يتم تطبيق هذا القانون على مدار سنوات، وفي بداية طريق مشروع "المسدس على طاولة المطبخ"، طالب المشروع بفرض القانون وبإخراج سلاح عشرات آلاف الحراس والعاملين في شركات الحراسة من منازلهم الخاصة.

ثلث النساء الضحايا منذ- 2016 قتلن بسلاح مرخص

يتقوض الادعاء بأن السلاح المرخص هو وسيلة للدفاع فقط ولا يلعب دورا في العنف أو في الجريمة المسلحة (في اختلاف مبدئي عن السلاح غير المرخص) بفعل حقيقة أن نحو 200 قطعة سلاح مدنية مرخصة تُسرق كل سنة وحقيقة أن السلاح المرخص يستخدم المرة تلو الأخرى لأعمال القتل والتسبب بالقتل.

الأرقام الرسمية واضحة في هذا الصدد: نحو ثلث النساء اللاتي قتلن في إسرائيل منذ 2016 قتلن بسلاح مرخص. وتلفت الكاتبة المذكورة أعلاه إلى أنه "في الولايات المتحدة، التي تشكل نموذجا يقتدى لواضعي السياسة المطروحة (لتسهيل التسليح)، معروف منذ سنين بأن وجود الأسلحة في البيوت يرفع بثلاثة أضعاف حتى خمسة أضعاف الخطر بقتل الزوجة في ذاك البيت. كل الأسلحة النارية التي في البيوت، سواء مرخصة أو غير مرخصة، ترفع جدا الخطر على حياة نساء في تلك البيوت. على هذه الخلفية بالضبط، تم إدراج السؤال "هل توجد أسلحة في البيت؟"، في استبيانات القبول في أقسام معالجة العنف في العائلة. ولكن في الواقع الحالي سلطات الرفاه وسلطات الترخيص غير جاهزة لتتعاون فيما بينها وتتبادل المعلومات لغرض منع المخاطر والتقليص المسبق للتهديدات."

خلصت لجنة رونين في العام 2019 إلى أن المعلومات من سلطات الرفاه لا تنتقل بشكل منتظم وجارٍ الى سلطات ترخيص السلاح. وهي لجنة عامة شكلها وزير الأمن الداخلي الأسبق في 20 أيلول 2018 "لفحص

إجراءات الحصول على رخصة حيازة أسلحة نارية". وتوصيتها القاطعة كانت: يجب نقل كل طلب لتلقي رخصة واقتناء سلاح إلى وزارة الرفاه لأخذ موقفها قبل اتخاذ القرار. لكن هذه التوصية الهامة جدا لم تطبق حتى اليوم.

بالإضافة إلى التأثير الفتاك لانتشار السلاح الناري على زيادة جرائم قتل النساء، معروف في العالم وفي البلاد بأن السلاح الناري هو "محفز على الانتحار" ومعظم الأسلحة التي تستخدم لهذا الغرض المأساوي هي أسلحة مرخصة. ووفقا لوزارة الصحة فإن 11 في المئة من إجمالي عمليات الانتحار تستخدم فيها أسلحة نارية. في إسرائيل في غضون ثلاث سنوات فقط (2018 – 2020) انتحر 20 حارسا بالسلاح الذي تلقوه لغرض عملهم.

وتختتم الكاتبة بالتحذير: إن الأمن منوط بإقرار مسؤول وضيق لعدد رخص السلاح وتشديد الرقابة أيضا بعد إصدار الرخصة. إن الأمن المدني لن يتحقق من خلال ترخيص السلاح بالجملة للمواطنين العاديين لاستخدام القوة المسلحة. وإلا فسوف نصبح أميركا.

كذلك، فإن جمعية حقوق المواطن دعت إلى الحد من عدد تراخيص الأسلحة للمدنيين، قائلة "إغراق الشوارع بالأسلحة ليس هو الحل، هذه هي المشكلة - لأن مثل هذا الإجراء يتجاهل المخاطر المؤكدة الكامنة في الأسلحة المملوكة ملكية خاصة. إن العلاقة بين توافر الأسلحة وحالات الانتحار وحالات القتل في العائلة أمر لا جدال فيه. نحن لا نتجاهل الوضع الأمني ولكن في الميزان العام يجب أيضا مراعاة المخاطر."

ولقد أظهر تقرير لصحيفة "هآرتس" أن عدد الطلبات المقدمة إلى وزارة الأمن الداخلي للحصول على رخص أسلحة لمواطنين إسرائيليين، قفزت بـ40 ضعفاً خلال نحو أسبوع، بين العمليتين في بئر السبع وبني براك. علماً بأن هناك حوالي 148 ألف مواطن يحملون حالياً ترخيصاً خاصاً للأسلحة النارية. وأظهرت بيانات الوزارة أنه بينما يبلغ متوسط عدد الطلبات 60 في اليوم فإن أن العدد قفز إلى 143 طلباً وواصل الارتفاع بشكل شبه يومي.

بين فوضى السلاح الجنائي و انتظام مسلحين في شبه ميليشيات

هناك وجهات نظر تنتقد دعوات مسؤولين حكوميين للتسليح ليس من جهة مدنية ترى مدى خطورة المترتب عليها، بل من منطلق أن الامر تعبير عن فشل وإخفاق سياسيين وأمنيين. وهي تشير بالتحديد إلى مسألة انتشار السلاح أو فوضى السلاح في المجتمع عموماً، وفي المجتمع العربي داخل إسرائيل خصوصاً. فالمحلل والمعلق العسكري في جريدة" يديعوت أحرونوت"، يوسي يهوشع، في إطار دعوته إلى ضرورة "إعادة الحوكمة

والسيادة وتخفيض مستوى الإرهاب"، تطرّق إلى ما اعتبره "فشل جهاز الشاباك" في معالجة قضية السلاح غير المرخص. وكتب: "الاستخبارات يمكنها أن ترى فقط مناطق تقرر فحصها. وفي هذه الحالة يتضخم القصور الهائل إلى مستويات خطيرة إذ أن الشاباك ليس فقط لم يضع عرب إسرائيل على بؤرة الاستهداف وبالتالي فشل استخباريا بل وأيضا المنظومة كلها فضلت النظر إلى اتجاه آخر والتجاهل (...) ولهذا يوجد فقط تفسير واحد: لم يصدر أحد التعليمات اللازمة – جمع ترسانة السلاح في المجتمع العربي."

رئيس الحكومة بينيت كان قال- في مقطع الفيديو المشار إليه أعلاه- وسط التفاقم الأمني الأخير: "نحن نسرع في جمع الأسلحة غير المرخصة في المناطق العربية، تلك الأسلحة غير المرخصة تراكمت بكميات لا تصدق على مدى سنوات عديدة، وحان الوقت للتخلص منها."

يشمل مشهد فقدان قدرة المؤسسة على ضبط الحاصل بل كل السيرورات المتفاعلة في سياق انتشار السلاح "بدرجات أميركية"، تطوراً خطيراً آخر، خلاصته "مبادرة وتطوّع" مجموعات من أصحاب الأسلحة المرخصة للقيام بما يعتبرونه مهام حراسة وأمن. حدث هذا في اللد إذ تم إطلاق مشروع "نحمي اللد"، وهو "مشروع تطوعي لسكان المدينة الذين قرروا كما قالوا بأنهم يأخذون الأمن في أيديهم"، كما أشارت تقارير صحافية. لكن هذه الخطوة التي حرّكها أفراد اتخذت صورة ومعنى مختلفين وأكثر خطورة حين ظهرت في الدعوة لاجتماعها التأسيسي لوغوات شرطة إسرائيل وبلدية اللد و"النواة التوراتية" في المدينة، المؤلفة من متشددين مغالين في السياسة بغطاء الدين.

تكررت هذه الممارسة في بئر السبع أيضاً، وكما حدث في اللد تماماً، ظهرت الشرطة والبلدية كشريكين في الأمر لكنهما عادتا وتراجعتا في ضوء الانتقادات وكشف قيامهما بمنح غطاء لما يمكن الادعاء بأنه تشكيل لميليشيا. وتوجهت جمعية حقوق المواطن بتاريخ 9.3.2022 إلى كلّ من المفتش العام للشرطة ورئيس بلدية اللد باستفسار عن هكذا خطوة، مؤكدة أن الحديث يدور تماما حول ميليشيا مسلّحة، مطالبة بعدم السماح بالخصخصة المرفوضة لدور العمل الشرَطي، ومنع تسلل آراء عنصرية إلى الأعمال الشرطية وأعمال حفظ الأمن، لأن هذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم التوتر القائم في اللد، وإلى تصعيد الأحداث المستقبلية.

صحيح أن الشرطة أعلنت أنها لن تشارك في المبادرتين في اللد وبئر السبع. لكن إطلاق بينيت دعوة جماعية عشوائية فضفاضة لكل من يحمل رخصة سلاح بحمله، وبالتالي استعماله، يهدّد بخلق بنية تحتية هائلة الحجم والخطورة لنشوء ميليشيات لمدنيين سيقدمون تفسيراتهم الخاصة لما يعتبرونه خطراً أمنياً ولكيفية مواجهته، بالسلاح طبعاً.